بحوث المؤتمر الدولي الأول

التنمية المستدامة وخدمة المجتمع

نحو مستقبل شامل ومتوازن

جامعة سرت 29 أكتوبر 2025م

تنظيم وإشراف

مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت

الجزء الأول

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي

أ. د. حسين مسعود أبومدينة

د. صلاح محمد اجبارة

منشورات مركز البحوث والاستشارات - جامعة سرت

الطبعة الأولى 2026

بحوث المؤتمر الدولي الأول

التنمية المستدامة وخدمة المجتمع
نحو مستقبل شامل ومتوازن

الجزء الأول

تنظيم وإشراف

مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت

جامعة سرت 29 أكتوبر 2025م

تحرير

أ. د. الطيب محمـــــــد القبي

أ. د. حسين مسعود أبومدينة

د. صـــلاح محمـــــد اجبارة

المراجعة اللغوية: فوزية علي الغزال

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2026م

بحوث المؤتمر الدولي الأول

التنمية المستدامة وخدمة المجتمع
نحو مستقبل شامل ومتوازن

الجزء الأول

تنظيم وإشراف
مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت

جامعة سرت 29 أكتوبر 2025م

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي – ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509
بريد مصور: 9097073
البريد الالكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 857 / 2025م

رقم الإيداع الدولي: ردمك ISBN 978-9959-891-69-3

تصميم الغلاف: خالد جمعة مهلهل

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة التحرير.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2026م

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ
اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ.

سورة آل عمران الآية 190

رئيس المؤتمر

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر

اللجنة العلمية للمؤتمر

أ. د. الطيب محمد القبي	رئيساً
أ. د. حسين مسعود أبومدينة	عضواً
أ. د. عبدالحكيم سعد الصادق	عضواً
أ. د. وائل محمد جبري	عضواً
د. جبريل عمر السائح	عضواُ
د. علي كركرة علي	عضوا

اللجنة التحضيرية للمؤتمر

د. صلاح محمد اجبارة	رئيساً
عبدالحليم مفتاح الشاطر	عضواً
علي مصطفى إبراهيم	عضواً
خالد جمعة امهلهل	عضواً
عبدالباسط اهلال الدبار	عضواً
سهام عبدالباسط علي	عضواً

المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة رئيس جامعة سرت	ج
كلمة رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر	د
كلمة مدير مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة	هـ
أثر القيادة المستدامة على الاستثمار في رأس المال البشري بشركات الطيران الليبية العاملة في مدينة بنغازي أ. د. وائل مُحَمَّد جبريل أ. خالد حسين دخيل أ. وليد عبدالله مُحَمَّد	44 - 1
أثر ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التَّنمية المستدامة من وجهة نظر الموظفين في مركز مصراتة الطبي د. مُحَمَّد إبراهيم الأعمى أ. علي حسين زبلح	82-45
دور ريادة الأعمال في تحقيق المسؤولية المجتمعية دراسة تطبيقية على الشركة الليبية للحديد والصلب أ. عمار المبروك الأشقر أ. فتحي مُحَمَّد العائب أ. علي أحمد أبو دلال	98-83
أثر مؤشرات الاقتصاد الأخضر على النمو الاقتصادي في ليبيا دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2022م د. صقر حمد الجيباني أ. د. عبد العزيز علي صداقة أ. سناء إجويدة موسى	122-99
دور المحاسبة الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا د. محمود مُحَمَّد الدالي إيهاب مُحَمَّد أبورزق	138-123
دور نظم المحاسبة الذَّكيَّة في تعزيز الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية في شركات النفط، دراسة حالة شركة رأس لانوف لتصنيع النفط والغاز – ليبيا أ. د. أشرف سالم عبد الكافي	166-139
مدى التزام شركة رأس لانوف لصناعة النفط والغاز بالإفصاح المحاسبي عن أبعاد التَّنمية المستدامة في القوائم المالية: دراسة استطلاعية من وجهة نظر المراجعين والمحاسبين بالشركة أ. عبد السلام مُحَمَّد عبد الكريم أ. د. علي مفتاح التائب	194-167

المحتويات

العنوان	الصفحة
مستوى ممارسة السلوك الأخضر في شركة البريقة لتسويق النفط بمدينة بنغازي د. فاطمة علي الفرجاني أ. سارة قبيل الخازمي	224-195
العوامل الاقتصادية وأثرها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة **(دراسة تطبيقية على دول المغرب العربي)** أ. خالد علي هرويل أ. عبد السلام مُحَمَّد القمودي	252-225
المعوقات الاقتصادية والسياسية للتنمية في المجتمع الليبي **دراسة ميدانية للعاملين بلجنة الإعمار وإعادة الاستقرار بنغازي** د. عبد الفتاح عبدالرحيم المسماري	272-253
التَّحدِّيات التي تواجه البلدان العربية في تحقيق التَّنمية المستدامة **ليبيا نموذجا** أ. فتحي احميده مرعي أ. أسامة غيث احمد	288-273
دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة بالدولة الليبية **دراسة ميدانية على مزاولي النشاط الزراعي بمدينة سرت** أ. سليم عبد الله مُحَمَّد شادي	306-289
الزراعة المستدامة ضرورة استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي **الصحراء الجزائرية H2Grow نموذجا** صورية طيب الزغيمي أ. منال بن صافي	318-307
تمكين المرأة الليبية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة **دراسة ميدانية على عينة من المنتسبات مفوضية الكشافة والمرشدات في مدينة طبرق** أ. سليمة صويدق حامد الصويدق	346-319
دور المجتمع المدني في التَّنميّة المستدامة د. حسن علي ميلاد أ. د. جمعة عمر فرج	360-347

كلمة رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،

أما بعد ،،،

يسرّنا في هذا المقام العلمي المتميز أن نحتفي بإصدار كتـاب أعمال المؤتمر العلمي حول التنمية المستدامة وخدمة المجتمع، والذي انعقد تحت شعار "نحو مستقبل شامل ومتوازن "في التاسع والعشرين من شهر أكتوبر 2025م . والذي نظمه مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعة، ويأتي ذلك في إطار تنفيذ رسالة الجامعة الأكاديمية والوطنية الرامية إلى ترسيخ دورها في خدمة قضايا المجتمع والتنمية الشاملة.

إن هذا الإصدار العلمي يُجسّد ثمرة جهد جماعي شارك فيه نخبة من الباحثين والأكاديميين والمتخصصين من داخل الجامعات والمراكز الليبية وخارجها، حيث تناولت بحوثه محاور متعددة عكست عمق الإشكاليات المرتبطة بالتنمية المستدامة، وأبرزت العلاقة التكاملية بين المعرفة العلمية ومتطلبات خدمة المجتمع، في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية.

ويأتي هذا الكتـاب ليؤكد إيمان جامعة سرت بدور البحث العلمي بوصفه ركيزة أساسية في دعم السياسات التنموية، وتقديم الحلول العلمية القابلة للتطبيق، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتماشى مع خصوصية المجتمع الليبي واحتياجاته الراهنة والمستقبلية.

ولا يفوتنا في هذه المناسبة أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى إدارة مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة وإلى اللجنة العلمية للمؤتمر، واللجنة التنظيمية، وكافة الباحثين المشاركين، وكل من أسهم بفكره وجهده في إنجاح هذا المؤتمر وإخراج أعماله في هذا الكتـاب العلمي القيم، الذي نأمل أن يكون مرجعًا علميًا يسهم في إثراء المكتبة الأكاديمية، ويدعم مسارات البحث والدراسة وصنع القرار.

وفي الختام، نؤكد أن جامعة سرت ستظل حاضنة للعلم والفكر، ومنبرًا للحوار الأكاديمي الجاد، وشريكًا فاعلًا في خدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسرّني، ويشرّفني، بصفتي رئيس اللجنة العلمية لمؤتمر التنمية المستدامة وخدمة المجتمع، أن أتقدّم بهذه الكلمة بمناسبة صدور الكتـاب العلمي المحكَّم الخاص بأعمال المؤتمر، الذي انعقد في رحاب جامعة سرت، في إطار أكاديمي اتسم بالجدية العلمية والتكامل المعرفي، وبمشاركة نخبة من الباحثين والمتخصصين من مختلف الجامعات والمؤسسات العلمية.

إن هذا الإصدار العلمي يُعد توثيقًا معرفيًا لمخرجات المؤتمر، ويجسّد الجهود البحثية التي تناولت قضايا التنمية المستدامة وخدمة المجتمع من زوايا متعددة، مستندة إلى أطر نظرية ومنهجيات علمية رصينة، وبما يعزز الربط بين البحث الأكاديمي واحتياجات المجتمع الفعلية، ويسهم في دعم صُنّاع القرار والمهتمين بالشأن التنموي.

ويؤكد صدور هذا الكتاب الدور الحيوي الذي تضطلع به الجامعات في إنتاج المعرفة وتوجيهها نحو خدمة المجتمع، وترسيخ مبادئ التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال البحث العلمي الجاد والتعاون الأكاديمي البنّاء.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى السادة الباحثين على إسهاماتهم العلمية المتميزة، وإلى أعضاء اللجنة العلمية ولجان التحكيم لما بذلوه من جهود علمية دقيقة أسهمت في ضمان جودة البحوث المنشورة، كما أتوجّه بالشكر إلى اللجنة التحضيرية وإدارة جامعة سرت على دعمهم المتواصل وتوفيرهم للبيئة العلمية الملائمة لإنجاح المؤتمر وإخراج هذا الكتـاب في صورته المشرفة.

ختامًا، نسأل الله أن يكون هذا الكتـاب إضافة نوعية للمكتبة العلمية، ومرجعاً بحثياً يُنتفع به في الدراسات المستقبلية، وأن يسهم في تعزيز مسارات التنمية المستدامة وخدمة المجتمع، وترسيخ ثقافة البحث العلمي المسؤول والفاعل في مجتمعاتنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. د. الطيب محمد القبي

وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

كلمة مدير مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة

الحمد لله القائل في محكم تنزيله: "وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وبعد،،

إنه لمن دواعي سرورنا واعتزازنا في مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت، أن نضع بين أيدي الباحثين والمختصين هذا السجل العلمي الرصين، الذي يضم نتاج أعمال "المؤتمر الدولي الأول للتنمية المستدامة وخدمة المجتمع"، والذي انعقد تحت شعار "نحو مستقبل شامل ومتوازن" في التاسع والعشرين من أكتوبر 2025م.

لقد انطلقت فكرة هذا المؤتمر من إيماننا العميق بدور الجامعة في قيادة قاطرة التغيير نحو الاستدامة، ليس فقط كصرح تعليمي، بل كشريك فاعل في تنمية البيئة وخدمة المجتمع المحلي والدولي. وتجسد هذا الطموح في استقطاب كوكبة من العلماء والباحثين من مختلف الجامعات والمراكز البحثية من ليبيا، والمغرب، والجزائر، وموريتانيا، والعراق، ومصر.

يحتوي هذا الكتـاب بين دفتيه على دراسات معمقة تناولت محاور جوهرية شملت:

- **الحوكمة والقيادة المستدامة:** ودورهما في تحسين الأداء المؤسسي في الجامعات والشركات.
- **الاقتصاد الأخضر والمسؤولية الاجتماعية:** كركيزة أساسية لتحقيق الاستدامة في القطاعات النفطية والزراعية.
- **التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي:** ودور التكنولوجيا والنانو في حماية البيئة والتخطيط الحضري المستدام.
- **التحديات البيئية والمجتمعية:** بدءاً من إدارة النفايات والموارد المائية وصولاً إلى تمكين المرأة وحماية المكونات البيئية من منظور شرعي وقانوني.

إننا نأمل أن تكون هذه الأعمال العلمية مرجعاً قيماً لصناع القرار والباحثين، ومساهمة حقيقية في وضع الحلول للتحديات التي تواجه مجتمعاتنا في طريقها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية الأمم المتحدة 2030م.

ختاماً، أتوجه بوافر الشكر والتقدير لرئاسة جامعة سرت على دعمها المتواصل، وللجنة العلمية والتحضيرية التي سهرت على إنجاح هذا الحدث، ولكل الباحثين الذين أثروا هذا المحفل بعلمهم وفكرهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. صلاح محمد إجبارة

مدير مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة

دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة

د. حسن علي ميلاد
استاذ مشارك بقسم علم الاجتماع وخدمة المجتمع/ كلية الآداب/ جامعة سرت
hamft8@yahoo.com
أ. د. جمعة عمر فرج
استاذ علم الاجتماع/ كلية التربية/ جامعة الزيتونة
goma19663@gmail.com

الملخص:

إنَّ من ضرورات التَّنميّة المستدامة هي تحقيق العدالة بين فئات المجتمع في توزيع الموارد الطبيعية ضمانًا لاستمرار عملية التَّنميّة، من خلال أبعاد ثلاث: البُعد الاجتماعي، البُعد الاقتصادي، والبُعد البيئي، وهذا يتحقق بمساهمة جميع أطراف المجتمع، وتعدُّ المؤسسات الاقتصادية الشريك الأساسي في التَّنميّة المستدامة من خلال مسئوليتها الاجتماعية نحو جميع عمالها، وعملائها من جهة، والمجتمع والبيئة اللَّذان تنشط فيهما من جهة أخرى، وتأتي هذا البحث لتوضيح دور المجتمع المدني، ومختلف مؤسساته في عمليات التَّنميّة المستدامة، والآليات التي يمكن اعتمادها من أجل تجسيدها ميدانيًا، وبشكلٍ عملي نجد أنَّ المجتمع المدني الذي يمارس مسؤولياته الاجتماعية، ويُسهم في تحقيق التَّنميّة المستدامة عليه احترام البيئة، وإثراء الحوار الاجتماعي، وتحسين ظروف العمل، احترام حقوق الإنسان، الالتزام وتحمُّل المسؤولية تجاه المجتمع المحلّي، والمساهمة في التَّنميّة المحلية، الحوار مع أصحاب المصالح، الانضمام للمعايير الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، والتَّنميّة المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التَّنميّة المستدامة، المجتمع المدني

The role of civil society in sustainable development

Abstract

One of the necessities of sustainable development is to achieve justice among the groups of society in the distribution of natural resources to ensure the continuation of the development process, through three dimensions: Economic institutions are the main partner in sustainable development through their social responsibility towards all their workers, customers on the one hand, and the society and the environment in which they are active on the other hand, and this research comes to clarify the role of civil society and its various institutions in the processes of sustainable development, and the mechanisms that can be adopted in order to embody them on the field, and in practice, we find that civil society that exercises its social responsibilities and contributes to achieving sustainable development should respect the Environment, Enrich social dialogue, improve working conditions, respect the environment, respect Human rights, commitment and responsibility towards the local community, contribution to local development, dialogue with stakeholders, adherence to international standards related to social responsibility, and sustainable development.

Keywords: sustainable development, civil society

مقدمة:

يعدَّ المجتمع المدني من الركائز الأساسية في بناء المجتمعات الحديثة، حيث يلعب دورًا أساسًا في تعزيز التَّنميّة الشاملة والمستدامة؛ فالمجتمع المدني هو فضاء التفاعل بين الأفراد والمؤسسات غير الحكومية التي تعمل بشكلٍ تطوعي، ومستقل عن الدولة لتحقيق أهداف مشتركة، منها تحسين جودة الحياة، وتعزيز المشاركة الشَّعبيَّة في صنع القرار.

وفي ظلِّ التَّحدِّيات البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية التي تواجه المجتمعات الآن، برزت التَّنميّة المستدامة كخيار استراتيجي يهدف إلى تحقيق التَّوازن بين الاحتياجات الحالية للأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وفي هذا السِّياق، يلعب المجتمع المدني دورًا فاعلًا في دعم عمليات التَّنميّة المستدامة من خلال تعزيز الوعي البيئي، وحماية حقوق الإنسان، والمساهمة في بناء اقتصاد مستدام.

ويقوم هذا البحث بتحليل دور المجتمع المدني في تحقيق التَّنميّة المستدامة، وذلك من خلال استعراض المفاهيم الأساسية، وتحديد أدوار المجتمع المدني في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع عرض تحدِّياته التي تُعيق تحقيق أهداف التَّنميّة المستدامة، كما ستتناول الدراسة أمثلة من الواقع لتعزيز الفهم النظري والتطبيقي.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث في كونها تناول دور المجتمع المدني في التَّنميّة المستدامة، ومحاولة إيجاد حل للمشكلات المرتبطة بها، لاسيما في ظل تزايد الاهتمام بمفهومها، وخاصَّة مفهوم ''التَّنميّة المستدامة''، الذي أصبح جزءًا من الأدبيات التنموية المعاصرة، ويشهد انتشارًا واسعًا في المجتمعات المتقدمة والنَّامية، وتلعب منظمات المجتمع المدني دورًا محوريًا في عملية التَّنميّة المستدامة من خلال مساهمتها في بناء الوعي التَّنموي، والمشاركة الفاعلة في العملية التنموية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إبراز الدور الحيوي للمجتمع المدني، كمشارك أساسي إلى جانب الحكومات في عملية التَّنميّة، وخاصَّة في ظلِّ التَّغيُّرات العالمية، كالعولمة، والتكتلات الاقتصادية، والتحالفات السياسية، وإظهار مساهمة المجتمع المدني في إيجاد التَّوازن بين النظام البيئي، والاقتصادي للحفاظ على الموارد الطبيعية، كما يهدف إلى تحليل العلاقة بين المجتمع المدني، والتَّنميّة المستدامة.

تساؤلات البحث:

- هل استقلالية المجتمع المدني عن الدولة تسمح له بأداء دور فاعل، وأساسي في تحقيق التَّنميّة المستدامة؟
- كيف يُسهم المجتمع المدني في تحقيق التَّنميّة المستدامة؟
- ما دور مؤسسات المجتمع المدني في التَّعامل مع مشكلات المجتمع؟
- ما المعوقات التي تحول دون قيام تلك المؤسسات بدورها على أحسن صورة.
- ما هو التَّصور المقترح لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، في تحقيق التَّنميّة المستدامة؟

نظرية النَّسق الاجتماعي:

هذه النظرية تفترض أنَّ الترابط بين الأجزاء المكونة للنَّسق الاجتماعي يُولد خصائص جديدة نتيجة للاعتماد المتبادل، والارتباط بين الأجزاء المكونة له، أي تغيير في مكونات النَّسق يؤدي بالضرورة لحدوث تغييرات في النَّسق بشكلٍ عام، وتؤدي لحدوث تغييرات في الأجزاء المكونة لنفس النَّسق، كما تفترض النظرية كذلك بأنَّ لكل نسق اجتماعي مجموعة من الأطر المرجعية مثل :القيم، والعادات، والتقاليد، والتي لها تأثير مباشر في سلوك الفرد داخل النَّسق، لذا فإن تحديد الإطار المرجعي لكون ضرورة لفهم الأنساق (قاسم، 2020، 74)

وتنظر هذه النظرية إلى منظمات المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية) باعتبارها انساقًا اجتماعية فرعية في النَّسق العام للمجتمع، تؤدي وظيفة للمجتمع من خلال دورها في تنمية المجتمع المحلي، وتسهم في تنمية وتطويره، وأنَّه إذا كان لمؤسسات المجتمع المدني أن تؤدي دورها فينبغي لها أنْ تواجه تحدِّيات التَّكيُّف من خلال تأمين الموارد المالية، والإمكانات المادية من البيئة المحيطة بها لتتمكن من القيام بدورها في تنمية المجتمع المحلّي، كما أنَّ على الجمعيات الأهلية الخيرية أن تواجه مشكلة تحقيق الهدف من خلال اتفاق القائمين على الجمعيات على طبيعة الأهداف التي يعملون من أجلها، وترتيب الأولويات فيما يتعلق بأنشطة وبرامج الجمعيات الأمر الذي يمكنها من تحقيق أهدافها (قاسم ،2020، 85)

أخذت العدد من المؤسسات الاجتماعية التي تستخدم تلك النظرية يتزايد تدريجيًا، ويرجع ذلك الى ما تتسم به من إثراء مفاهيمها ومكوناتها النظرية، وكذلك مضامينها التطبيقية، وقدرتها على أن تقدم لنا أسلوبًا ووسيلة مناسبة لدراسة وتحليل السلوك الاجتماعي.

ويشير "زناينكسي" أنَ الدور الاجتماعي يعد نسقًا ديناميًا اجتماعيًا يتكون من عدة عناصر متشابكة، ومتفاعلة مع بعضها تشكل ويتكون النَّسق الاجتماعي من الخصائص البدنية

والسيكولوجية المتعلقة بمركز القائم بالدور والذي يشغله، الدائرة الاجتماعية وما تشتمل عليه من مجموعة الأشخاص الذي يتفاعل معهم القائد بالدور، ويتحقق عندما يكون سلوك الدور، وتوقعاته بالنسبة للأشخاص في نسق معًا بحيث يكون السلوك المؤدي متناسب مع الآخر (النفيعي، 2023، 401)

تتمثل استفادة البحث من هذه النظرية في أنَّ المجتمع هو عبارة عن بناء اجتماعي يتكون منه عدد من المؤسسات، والتَّنظيمات الاجتماعية التي تتواجد به، ووفقًا لنظرية النَّسق فالمؤسسات التنظيمات ينبثق منها العديد من الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها منتسبيها من عاملين، وعاملات يقوموا بأدوار واضحة محددة، كما تأخذ منحنى أدوار سلوكية يقوم بها ممثلي المجتمع المدني بناء على مؤهلاتهم، وخبراتهم، وكفاءتهم، وشخصياتهم تخوِّلهم للحصول على العديد من الحقوق المادية، والمعنوية التي تستثمر بشكلٍ أمثل.

تعريف المجتمع المدني:

المجتمع المدني هو مجموعة من المنظمات، والمؤسسات التي تعمل بشكلٍ مستقل عن الدولة، والتي ينظمها أفراد المجتمع بهدف تحقيق مصالحهم، وحقوقهم الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية، يشمل المجتمع المدني الجمعيات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات، والجمعيات المهنية، والمؤسسات التَّطوعيّة، وغيرها من الهياكل التي تمثل تفاعلات المجتمع في إطار غير رسمي يهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي، وتحقيق التَّنميّة.

يُعرف المجتمع المدني بأنَّه: " مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصورةٍ ديناميكية ومستمرة. (أباظة، 2020، 137)

من خلال مجموعة من المؤسسات التَّطوعيّة التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة، فالمجتمع المدني مجموعة من التنظيمات التَّطوعيّة الحرة التي تملأ المجال العام بين الاسرة والدولة؛ لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم، ومعايير الاحترام، والتَّراضي، والتَّسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف. (الكمالي، 2017، 220)

– نشأة وتطور المجتمع المدني:

يمكن تتبع جذور مفهوم المجتمع المدني إلى الفلسفة السياسية في العصور القديمة والوسطى، حيث اعتبر الفلاسفة مثل: أرسطو، وأفلاطون، المجتمع المدني جزءًا من التنظيم السياسي

والاجتماعي الذي يضمن تحقيق العدالة والاستقرار، وفي العصر الحديث، تطور مفهوم المجتمع المدني ليصبح متميزًا عن الدولة، مع بروز فكرة أنَّ المجتمع المدني هو فضاء مستقل للتفاعل الاجتماعي، والتَّطوع والاحتجاج.

في أوروبا خلال عصر التنوير، ساهم المفكرون مثل: هيجل، وتوماس، هوبز، وجون لوك في تعزيز مفهوم المجتمع المدني ككيان يوازن بين سلطة الدولة وحقوق الأفراد، ومع الثورة الصناعية، والتَّغيُّرات الاجتماعية، والاقتصادية، بدأ المجتمع المدني يتخذ شكله الحديث مع نشوء الجمعيات الأهلية، والمنظمات التَّطوعيّة التي تهدف إلى معالجة قضايا اجتماعية واقتصادية.

تطور المجتمع المدني في المجتمعات العربية:

شهد العالم العربي مراحل مختلفة من تطور المجتمع المدني، متأثرًا بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتغيرة، في مرحلة ما قبل الاستعمار، كانت القبائل، والجماعات الاجتماعية تشكِّل نواة المجتمع المدني، حيث كانت ترتكز على العلاقات الاجتماعية، والتقاليد مع بداية الاستعمار، بدأ المجتمع المدني العربي يتشكل من خلال ظهور الجمعيات الثقافية والدينية، والخيرية التي كانت تمارس نشاطات اجتماعية محدودة، بعد الاستقلال، واجه المجتمع المدني تحدِّيات عدَّة بسبب الأنظمة السياسية التي كانت تميل إلى السيطرة على النشاطات المدنية، أو قمعها، ومع بدء الإصلاحات السياسية في بعض الدول العربية منذ التسعينيات، ازداد نشاط المجتمع المدني بشكلٍ ملحوظ، خاصَّة في مجالات حقوق الإنسان، البيئة، التَّنميّة الاجتماعية، والمشاركة السياسية.(علوان، 2016، 703)

–أهداف وأدوار المجتمع المدني:

– التَّوعية المجتمعية:

يلعب المجتمع المدني دورًا أساسيًا في رفع الوعي لدى الأفراد حول قضايا التَّنميّة المستدامة، مثل أهمية الحفاظ على البيئة، تعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة الفقر، تقوم منظمات المجتمع المدني بتنظيم حملات توعية، ندوات، وورش عمل تسهم في نشر المعرفة، وتحفيز المشاركة المجتمعية.

–الدفاع عن الحقوق:

يعدُّ المجتمع المدني منبرًا للدفاع عن حقوق المواطنين، سواءً كانت حقوق مدنية، سياسية، اقتصادية أو اجتماعية، من خلال منظمات حقوق الإنسان، والنقابات، والجمعيَّات الحقوقية، يتم رصد الانتهاكات، والضغط على السلطات لاتخاذ إجراءات تصحيحية.

– تعزيز الشفافية والمساءلة:

تقوم منظمات المجتمع المدني بدور رقابي على أداء المؤسسات الحكومية، وتعمل على كشف الفساد وتعزيز مبدأ الشفافية، إذ تسعى إلى مساءلة المسؤولين عن قراراتهم، وسياساتهم بما يخدم المصلحة العامَّة، ويعزز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.

– المشاركة في صنع السياسات:

يشارك المجتمع المدني في صياغة السياسات العامَّة من خلال التشاور مع الحكومات، تقديم المقترحات، والمشاركة في لجان، ومجالس استشارية، تسهم هذه المشاركة في ضمان أنَّ تكون السياسات أكثر شمولية، وتُلبي احتياجات مختلف شرائح المجتمع.

– تعريف التَّنميّة المستدامة:

التَّنميّة المستدامة هي عملية تنموية تهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وتضم التَّنميّة المستدامة ثلاث أبعاد رئيسة هي: البُعد الاقتصادي، والبُعد الاجتماعي، والبُعد البيئي، حيث تتكامل هذه الأبعاد لتحقيق نمو شامل ومتوازن يضمن استمرارية الموارد الطبيعية، والحفاظ على البيئة؛ بالإضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

وتعرف التَّنميّة المستدامة بأنَّها: "الترشيد والقصد في توظيف الموارد المتجددة بصورة لا تؤدي إلى تلاشيها، أو تدهورها، أو تنقص من فائدة تجنيها أجيال المستقبل، كما أنَّها تتضمن الحكمة في استخدام الموارد المحدودة التي تتلاشى بالتدريج دون أنَّ تتجدد بل والمعرَّضة إلى الفناء؛ بحيث لا تُحرم الأجيال القادمة من الاستفادة ممَّا بقي منها". (أبك زنط، 2007، 124)

والتَّنميّة المستدامة هي التَّنميّة الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار، والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية، كما تعتبر التَّنميّة المستدامة قضية أخلاقية، وإنسانية بقدر ماهي قضية تنموية وبيئية، وهي قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ماهي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفراد، مؤسسات حكومات.

وقد عرَّفها تقرير "برونتلاند" الصادر عن لجنة العالم للبيئة والتَّنميّة عام 1987 بأنَّها "التَّنميّة التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تعرض قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها للخطر"

خصائص التَّنميّة المستدامة:

أهم الخصائص كما أوردها الرفاعي (2006):

1. أنَّها تختلف عن التَّنميّة بشكلٍ عام كونها أشد تداخلًا وتعقيدًا، ولا سيما فيما يتعلق بما هو طبيعي، وما هو اجتماعي في التَّنميّة.
2. التَّنميّة المستدامة تقوم على أساس تلبية متطلبات أكثر الشرائح فقرًا في المجتمع، وتسعى إلى الحدِّ من تفاقم الفقر في العالم.
3. للتنمية المستدامة بُعد نوعي يتعلق بتطور الجوانب الروحية، والثقافية، والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
4. تداخل الأبعاد الكميَّة والنوعية بحيث لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها.
5. التَّنميّة المستدامة لها بُعد دولي يتعلق بضرورة تدخل كافة الدول الغنية لتنمية الدول الفقيرة.
6. التَّنميّة المستدامة عملية واعية، وهذا يعني أنَّها ليست عملية عشوائية، وإنَّما عملية محددة الغايات، ذات استراتيجية طويلة المدى، وأهداف مرحلية، ومخططات وبرامج.
7. تنمية متكاملة يعد الجانب البشري فيها وتنميته هي أولى أهدافها؛ فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية، والاستقرار النفسي، والروحي للفرد والمجتمع.

-أهداف التَّنميّة المستدامة:

1-توعية أفراد المجتمع بالمشاكل البيئية من خلال تحمِّلهم المسؤولية نحوها، والعمل على جعل مشاركتهم فاعلة في إيجاد الحلول المناسبة لها من خلال إعداد مشروعات، وبرامج التَّنميّة المستدامة وتنفيذها، وتقييمها، ومتابعتها.

2-تحقيق نوعية حياة أفضل لأفراد المجتمع من خلال عمليات التخطيط، وتنفيذ سياسات التَّنميّة النوعية للنمو اقتصاديًا، واجتماعيًا.

3-إحداث تغييرات في حاجات المجتمع بكيفية توافق الإمكانيات، وتحقق التوازن الذي من خلاله يمكن تفعيل التَّنميّة الاقتصادية، والسيطرة على مشاكل البيئية، ووضع المقترحات للحلول الملائمة لها. (الفراجي، 2015، 183)

4-يعد الهدف الرئيس للتنمية المستدامة، وهو الحفاظ على إجمالي الموجودات سواءً الطبيعة، أو التي من صنع الإنسان للأجيال المقبلة فضلًا عن التخفيض من استهلاك الموارد المحدودة، وعدم تجاوز القدرات الاستيعابية للنظم البيئية (لمريني، صارة، 2018، 40)

-أبعاد ومجالات التَّنميّة المستدامة:

-البُعد البيئي: يركز البُعد البيئي على الحفاظ على الموارد الطبيعية، والحدِّ من التَّلوث، والتَّدهور البيئي، يشمل ذلك حماية التنوع البيولوجي، إدارة النِّفايات، مكافحة تغير المناخ، والحفاظ على

مصادر المياه والتربة، ويعد المجتمع المدني فاعلًا رئيسًا في تعزيز الوعي البيئي، وتنفيذ المبادرات التي تهدف إلى حماية البيئة.

– **البُعد الاقتصادي:** يرتبط البُعد الاقتصادي بتحقيق نمو اقتصادي مُستدام يشمل جميع فئات المجتمع، من خلال خلق فرص عمل عادلة، تعزيز الاقتصاد الأخضر، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويسهم المجتمع المدني في دعم التَّنميّة الاقتصادية من خلال التدريب، التمويل الميسر، ودعم ريادة الأعمال الاجتماعية.

– **البُعد الاجتماعي:** يشمل البُعد الاجتماعي تحسين مستوى الحياة وجودة الخدمات الاجتماعية مثل: التعليم والصِّحة، وضمان العدالة الاجتماعية، والمساواة، وتمكين الفئات الضعيفة، يعمل المجتمع المدني على تعزيز التضامن الاجتماعي، وتمكين المرأة، وحماية حقوق الأطفال، وكبار السِّن.

المؤشرات العالمية للتنمية المستدامة:

تشمل مؤشرات التَّنميّة المستدامة مجموعة من المعايير التي تقيس التقدم في الأبعاد الثلاث السابقة، مثل مؤشر التَّنميّة البشرية، مؤشر الفقر، ومستوى الانبعاثات الكربونية، وتستخدم هذه المؤشرات لتقييم السياسات، والبرامج، وتوجيه الجهود نحو تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة.

–العلاقة بين المجتمع المدني والتَّنميّة:

للمجتمع المدني دورًا مهمًا في دعم عمليات التَّنميّة المستدامة، حيث يعمل كوسيط بين الدولة والفرد، ويساعد في تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار، ومراقبة عمل الحكومات، والمساهمة في صياغة السياسات العامَّة، كما يُسهم في رفع الوعي بقضايا التَّنميّة المستدامة، وتعزيز قيم المسؤولية الاجتماعية، وحماية البيئة، وقد أثبتت العديد من الدراسات أنَّ وجود مجتمع مدني نشط وقوي يعزز من فرص نجاح التَّنميّة المستدامة من خلال المساهمة في بناء مؤسسات ديمقراطية وشفافة.

–دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التَّنميّة المستدامة:

أهم مؤسسات المجتمع المدني التي تُسهم في تحقيق التَّنميّة المستدامة: (زرمان، 2010، 196)

– الأسرة:

للأسرة دورًا مهمًا في تنشئة النشء نحو ماهية البيئة، وماهية مخاطرها على المجتمع، وذلك من خـلال القـدوة الموجودة لدى الأب، والأم، حال الاهتمام بالنظافة، والاستخدام الرشيد لكل شيء

حتى يتم التقليل، أو الحـدِّ من تأثير استخدام الفـرد السيئ للبيئة، والهـدف هو إضـافة عضو نافع يعي جيدًا الأخطار المحيطة بالبيئة يكون قدوة لأهله.

– دور المؤسسات التعليمية:

إنَّ دورها متمم لدور الأسرة في الارتقاء بسلوك الفرد في المؤسسة التعليمة، حيث توجد إدارات للبيئة بها تسهم في رفع الوعي البيئي، ويجب أنْ تتضمن المناهج الدراسية مقررًا مستقلًا عن البيئة، وضرورة القيام بأنشطة تخدم البيئة.

– دور العمال والنقابات العمالية:

تقوم بتعريف العمَّال بأضرار الاستخدام السيئ لبعض التكنولوجيات الملوثة للبيئة، والتي قد تسبب لهم الأمراض، وهنا تطالب النقابات بضرورة الحصول على تكنولوجيات نظيفة، وتحقيق المناخ الجيِّد للعمل.

– دور العلماء:

يتم من خلال عقد ندوات سواء في المحافل الدولية العامَّة، أو الخاصَّة، أو في وسائل الإذاعة والتلفزيون، يوضح فيها العلماء كيفية المحافظة على البيئة.

– دور النوادي الاجتماعية والرياضية:

يستغل وجود صفوة المجتمع لإبراز دور الأفراد في التَّوعية المستمرة لمخاطر التلوث وخاصةً لصغار السن، عن طريق عقد ندوات يدعى لها المتخصصون، وذلك لتعزيز الوعي البيئي لدى الاجيال.

– دور الإعلام في تحقيق التَّنميّة المستدامة:

نجاح التَّنميّة المستدامة يتطلب حسن الإدارة البيئية للمشاريع الإنمائية بحيث يدمج محور الحفاظ على البيئة في هذه المشاريع، أيضًا إجراء التقييم البيئي المستمر للمشاريع التنموية، ونشر الوعي البيئي والثقافة البيئية، ومن ثمَّ يحدث ترابط وثيق بين التَّنميّة المستدامة، والإعلام.

–دور المؤسسات الدينية:

تلعب المؤسسات الدينية المختلفة دورًا كبيرًا في توعية الأفراد من خلال الدروس والمحاضرات، الخطب الأسبوعية، والندوات، لإبراز مشاكل التلوث البيئي على الطبيعة.

–دور المجالس الشعبية المحلية في المدن والقرى:

على المجالس الشعبية المحليَّة القيام بدورها في خلق التَّنميّة الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية،

والثقافية، في كافة مناحي المجتمع المحلي، القيام بالمشاركة في التَّنميّة المستدامة في المجتمع، ورقابة سلبيات الوحدات التنفيذية، وفرض عقوبات على المخالفين، والقيام بإصلاح ما أفسده البعض من خلال محور الإصحاح البيئي، في سبيل تحقيق التَّنميّة المستدامة.

مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التَّنميّة المستدامة:

-المجال البيئي:

يلعب المجتمع المدني دورًا مهمًا في حماية البيئة من خلال تنظيم حملات نظافة، وزراعة الأشجار، والتوعية بمخاطر التلوث وتغيُّر المناخ، كما يعمل على الضغط من أجل سن قوانين بيئية صارمة، ومراقبة تطبيقها، إضافةً إلى المشاركة في مشاريع الطَّاقة المتجددة، والحفاظ على الموارد الطبيعية.

- المجال الاقتصادي:

يسهم المجتمع المدني في دعم الاقتصاد المستدام، عبر توفير فرص عمل للشباب، وتشجيع ريادة الأعمال، وخاصَّة المشاريع الصغيرة، والمتوسطة التي تعتمد على مبادئ الاقتصاد الأخضر، كما يشارك في توفير التدريب وتنمية المهارات اللازمة للسوق، وتحفيز المبادرات الاجتماعية التي تهدف إلى تقليل الفقر، وتعزيز التَّنميّة الاقتصادية.

- المجال الاجتماعي:

يعمل المجتمع المدني على تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال دعم الفئات الضعيفة والمهمشة، وتوفير خدمات تعليمية وصحيَّة، ودعم حقوق المرأة والطفل، بالإضافة إلى مكافحة التمييز والعنف، كما يسهم في بناء مجتمع متماسك، ويعزز التضامن والتعاون بين أفراده.

-التَّحدِّيات التي تواجه المجتمع المدني:

- التَّحدِّيات السياسية:

يواجه المجتمع المدني في كثير من البلدان قيودًا سياسية، وقانونية تحد من حرية عمله، مثل: فرض قوانين صارمة على تسجيل المنظمات، مراقبة التمويل، والتَّدخل الحكومي في نشاطاته، وقد تؤدي هذه القيود إلى تقليل استقلالية المجتمع المدني، وضعف تأثيره في صنع القرار.

-التَّحدِّيات القانونية:

تظهر التَّحدِّيات القانونية عن مجموعة واسعة من المصادر بما في ذلك الدساتير والتشريعات، والأنظمة، والمراسيم وقرارات المحاكم وغيرها من التَّدابير الملزمة قانونًا، ويتم استخدام التدابير

القانونية، والتنظيمية، وفرض القيود على المجتمع المدني، وتتمثل الصعوبات القانونية في صعوبات أمام التكوين، ممارسة الأنشطة حق التعبير والمدافعة، الاتصال والتواصل، التَّجمع والحصول على الموارد. (حواس، 94،2015)

– التَّحدِّيات المالية:

يعتمد العديد من منظمات المجتمع المدني على التمويل الخارجي أو التبرعات، ممَّا يجعل استدامة أنشطتها معرضة للخطر في حال تقلب الموارد المالية، نقص التمويل يؤدي إلى ضعف البرامج والمشاريع، وقلَّة الكفاءة في الأداء.

–التَّحدِّيات الاجتماعية والثقافية:

تواجه منظمات المجتمع المدني أحيانًا مقاومة مجتمعية بسبب ضعف الوعي، أو اختلاف القيم، والتقاليد التي قد تُعيق تبني بعض المبادرات؛ بالإضافة إلى التَّحدِّيات المتعلقة بالثقافة السياسية التي قد تقلل من المشاركة الشعبية، وهي تحدِّيات تتعلق بالبنيَّة الاجتماعية التي يعيش فيها الأفـراد، ومن بينها ضعف الوعي بأهمية المشـاركة الفردية، والجماعية في

حلِّ المشاكل البيئية.

– التَّحدِّيات الإدارية والهيكلية:

إنَّ أهم هذه التَّحدِّيات تتمثل في: ضعف العامل الذَّاتي لأعضاء هيئات المجتمع المدني الذي يقبلون بأنْ تنحصر المسؤولية في عدد من الأفراد، وممارسة النقد الذاتي، ومحاولة إعادة الاعتبار للعمل المشترك على أسس سليمة؛ فالآليات التنظيمية تتيح المشاركة الجماعية، وإطلاق حوار حول القضايا البيئية، وارتباطها بهذه الإشكالية تظهر مسألة ضعف الممارسة الديمقراطية داخل منظمات المجتمع المدني، وهو ما يضر بسمعتها، ويفقدها المصداقية لدى الأفراد، وبذلك القدرة على إحداث التغيير في المجتمع، كما أنَّ غياب البناء الإداري، والمؤسسي، والاعتماد على العمل العشوائي، والفردي في كثير من الأحياء مع نقص الخبرة في إدارة المؤسسات يعد هو الآخر واحدًا من المشكلات القائمة لدى عدد من منظمات المجتمع المدني، ويتصل بها غياب النظرة المتكاملة، والرؤية الشاملة للتنمية البشرية، والمجتمعية ممَّا يجعلها في حالة من التَّخبط وربما الفشل(حواس،97،2015)

الاستنتاج:

يعد المجتمع المدني حجر الزاوية في تحقيق التَّنميّة المستدامة، فهو يضطلع بأدوار مهمة في تعزيز الوعي المجتمعي، والدِّفاع عن الحقوق، ودعم الشفافية والمساءلة، والمشاركة الفاعلة في صنع السياسات، من خلال تفاعله المستمر مع أبعاد التَّنميّة البيئية، والاقتصادية والاجتماعية، يُسهم المجتمع المدني في بناء مجتمعات أكثر عدلًا واستدامة.

ويؤكد البحث أنَّ هناك دورٌ مهم للمجتمع المدني في تحقيق التَّنميّة، بصفةٍ عامة والتَّنميّة المستدامة بصفةٍ خاصة، بسبب التَّغيُّرات العالمية التي شهدتها الاقتصاد العالمية، ومع تطور مفهوم التَّنميّة من التَّنميّة الاقتصادية إلى التَّنميّة المستدامة التي تهدف على تحقيق التوازن بين الجانب البيئي، والجانب الاقتصادي والاجتماعي، أصبحت الحاجة ضرورية إلى المجتمع المدني ومؤسساته لحلِّ المشكلات، والأزمات، ونشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع.

ومع ذلك تواجه منظمات المجتمع المدني تحدِّيات سياسية ومالية وثقافية تعيق دورها، ممَّا يستدعي دعمًا أكبر من الحكومات، والمؤسسات الدولية؛ لتوفير بيئة مناسبة لتعزيز فاعليتها واستدامة عملها.

إنَّ تحقيق التَّنميّة المستدامة يتطلب شراكة حقيقية بين المجتمع المدني، والدولة، والقطاع الخاص، مع تفعيل دور المجتمع المدني كقوة فاعلة في تحقيق التغيير الإيجابي.

1- تطوير الأطر التشريعية لدعم حرية عمل المجتمع المدني وضمان استقلاليته.

2-زيادة التمويل المحلّي، والدولي لضمان استدامة أنشطة منظمات المجتمع المدني.

3-تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية دور المجتمع المدني في التَّنميّة المستدامة.

4-تشجيع مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار ووضع السياسات الوطنية.

5-تطوير الشراكات بين المجتمع المدني، والقطاعين العام والخاص؛ لتحقيق أهداف التَّنميّة.

6-استخدام التكنولوجيا الحديثة لتعزيز تواصل المجتمع المدني، وتوسيع نطاق تأثيره.

ويوصي البحث بالآتي:

1- إنَّ منظمات المجتمع المدني تلعب دورًا جوهريًا في تحقيق التَّنميّة البيئية، وكذلك التَّنميّة المستدامة، وتكمن هذه الأدوار في إشراك مؤسسات المجتمع المدني، في وضع خطط التَّنميّة.

2- ضرورة الاستعانة بمنظمات المجتمع المدني، والجمعيات التي تمتلك خبرة متنامية، ومتطورة في مجال حماية البيئة.

3- إيجـاد آليات للتواصـل والتنسيق بين المنظمات الدولـية والمحليّة التي تمثل المجتمع المـدني وكذلك

الحكومات؛ لأجل تحقيق أكبر قدر من التعاون والحصول على البيانات، والمعلومات وتبادل الخبرات.

4- ضرورة تحقيق تنمية مستدامة فعلية تكون الأبعاد الثلاث محققة فيها (اقتصادية، اجتماعية، بيئية) حيث تضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بمتطلبات الأجيال المستقبلية.

المصادر والمراجع:

– احمد، تامر سعيد، 2021، دور منظمات المجتمع المدني في التَّنميّة المستدامة، مجلة كلية التربية، جامعة الاسكندرية، العدد4.

– النفيعي، أحمد سلطان، دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التَّنميّة المحلية بالمجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة 2030 ، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار الخمسون

– أبك زنط، ماجدة أحمد،2007، التَّنميّة المستدامة فلسفتها كأساليب تخطيطيا، دار الصفاء لنشر والتوزيع، الاردن.

– أباظة، حسين مُحَمَّد، 2020، المجتمع المدني والتَّنميّة المستدامة، مجلة آفاق اجتماعية، العدد3 ، مايو.

– حواس، صباح، 2015، المجتمع المدني وحماية البيئة في الجزائر – واقع وآفاق، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مُحَمَّد لمين دباغين سطيف.

– زرمان، كريم، 2010، التَّنميّة المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، الجزائر.

– قنديل، اماني، 1994، المجتمع المدني في العالم العربي، دار المستقبل، القاهرة،

– قاسم، مصطفى مُحَمَّد، 2020، دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقق التَّنميّة الاجتماعية للشباب السعودي في ضوء رؤية المملكة، 2020، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، العدد48 .

– علوان، ابتسام حاتم، واقع المجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة كلية الآداب، العدد 98، ص703

– لمريني زهرة، معلم صارة، 2018، فعالية ودور المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة الجلفة، الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة.

– الفرّاجي، هادي أحمد، 2015، التَّنميّة المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، الطبعة الأولى، عمان، دار كنوز المعرفة.